العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الجمعة 2026/09/04 - 22 ربيع الأول 1448
السنة 49 العدد 13905
Friday 04/09/2026
49th Year, Issue 13905
www.alarab.co.uk

السعودية.. استهداف «سدر» يختبر سياسة ضبط النفس

استهداف الناقلة السعودية يضع الرياض أمام معادلة حماية مصالحها دون صدام مع طهران

الرياض - لم يكن استهداف الناقلة السعودية «سدر» في مضيق هرمز مجرد حادث أمني جديد في حرب تتسع رقعتها، بل حمل رسالة أكثر حساسية إلى الرياض: الحرب بين الولايات المتحدة وإيران بدأت تقترب من المصالح السعودية المباشرة، حتى وإن لم تكن المملكة طرفاً في المواجهة.

وأعلنت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري «البحري» تعرض الناقلة لحادث أمني أثناء عبورها مضيق هرمز في 31 أغسطس، ما أدى إلى مقتل اثنين من أفراد طاقمها الفلبينيين. وأدانت الرياض ما وصفته باستهداف إيران للناقلة، مطالبة بوقف التصعيد وضمان أمن الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة، والعودة إلى المفاوضات والحلول السلمية.

هنا تظهر المفارقة السعودية: كلما اقتربت الحرب من مصالح المملكة، ازدادت الحاجة إلى الرد، لكن كل رد مباشر يحمل خطر نقل السعودية من موقع المتضرر إلى موقع الطرف المنخرط في الحرب.

ويمثل مضيق هرمز أكثر من مجرد ممر بحري بالنسبة إلى السعودية. فهو إحدى البوابات الرئيسية التي تمر عبرها صادرات الطاقة الخليجية إلى الأسواق العالمية، وأي اضطراب طويل في الملاحة لا يهدد شركات النقل فقط، بل يرفع كلفة التأمين والشحن والطاقة ويضغط على الاقتصاد الإقليمي والدولي.

> الرد المحدود قد يعزز الردع ويبعث برسالة مفادها أن استهداف السفن السعودية لن يمر بلا ثمن. لكنه قد يفتح باباً لمواجهة أوسع

واللافت أن استهداف «سدر» يأتي في وقت تشهد فيه حركة الملاحة عبر المضيق تراجعاً حاداً. وأفادت بيانات نقلتها رويترز بأن عدد السفن العابرة انخفض إلى مستويات أقل بكثير من متوسط الأيام السابقة، فيما وسعت إيران قائمة السفن التي تمنعها من المرور إلى 56 سفينة، بينها ناقلات مرتبطة بشركات إقليمية.

وبذلك، لم يعد هرمز مجرد خلفية جغرافية للحرب الأميركية الإيرانية، بل أصبح إحدى أدوات الصراع نفسها.

فإيران، التي تواجه حصاراً بحرياً وضغوطاً عسكرية واقتصادية متزايدة، تستطيع استخدام المضيق للضغط على خصومها وعلى حركة التجارة، حتى من دون إغلاقه رسمياً. وفي المقابل، تحاول الولايات المتحدة إبقاء الممر مفتوحاً وحرمان طهران من استخدامه كورقة استراتيجية.

بالنسبة إلى الرياض، تكمن الصعوبة في أن خياراتها ليست متساوية الكلفة.

فالرد العسكري المباشر على إيران قد يعزز الردع ويبعث برسالة مفادها أن استهداف السفن السعودية لن يمر بلا ثمن. لكنه في الوقت نفسه يمكن أن يفتح باباً لمواجهة أوسع، خصوصاً أن طهران تواجه بالفعل حرباً مباشرة مع واشنطن وإسرائيل وتستخدم الهجمات على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لتوسيع كلفة الحرب.

وقد شملت الهجمات الإيرانية الأخيرة أهدافاً في دول خليجية وعربية، فيما تحاول واشنطن تعزيز الضغط العسكري على طهران. ويأتي ذلك في سياق وصفته تقارير حديثة بأنه واحد من أخطر فصول التصعيد بين الطرفين منذ بدء الحرب.

لذلك يبدو الموقف السعودي حتى الآن أقرب إلى الردع السياسي والدبلوماسي منه إلى الرد العسكري المباشر.

فالرياض أدانت الهجوم، لكنها في الوقت نفسه ركزت على وقف التصعيد، والقانون الدولي، وأمن الملاحة، والعودة إلى التفاوض. وهذه اللغة ليست مجرد موقف دبلوماسي؛ إنها تعكس رغبة في إبقاء مسافة استراتيجية عن الحرب، مع حماية المصالح السعودية التي باتت أكثر عرضة للتأثر بها.

السؤال الذي تفرضه «سدر» ليس فقط: هل سترد السعودية؟ بل: إلى أي حد يمكن أن يستمر ضبط النفس إذا تكررت الهجمات؟

فالامتناع عن التصعيد قد يكون خياراً محسوباً إذا كان الهدف منع إيران من جر المملكة إلى حرب مباشرة، لكنه يصبح أكثر تعقيداً إذا تحولت الهجمات على السفن السعودية إلى نمط متكرر.

وهنا قد تجد الرياض نفسها أمام معادلة دقيقة: الرد المحدود يمكن أن يحافظ على الردع من دون فتح جبهة جديدة، بينما الرد الواسع قد يقلب الحسابات الإقليمية كلها.

وتزداد أهمية هذه المعادلة لأن السعودية لا تنظر إلى أمن الملاحة بمعزل عن مشروعها الاقتصادي. فاستقرار طرق التجارة والطاقة جزء من البيئة التي تحتاج إليها المملكة لمواصلة تنفيذ خططها الاقتصادية والاستثمارية. وأي حرب طويلة في الخليج تعني ارتفاعاً في المخاطر، وكلفة أكبر للنقل والتأمين، وضغطاً على ثقة المستثمرين.

هرمز ساحة صراع جديدة

تصريحات وزير تهز شرعية حكومة الدبيبة

طرابلس - لم يكن وصف وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية في حكومة الوحدة الوطنية الليبية، وليد اللافي، حكومته بأنها جزء من «سلطة أمر واقع» مجرد توصيف عابر للمشهد السياسي المنقسم في البلاد، بل تحول سريعاً إلى شرارة أعادت إشعال واحدة من أكثر القضايا حساسية في الأزمة الليبية: من يملك الشرعية للاستمرار في السلطة بعد سنوات من تعثر المرحلة الانتقالية؟

وجاء رد رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي سريعاً وحاداً، إذ طالب رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة بتحديد موقفه الرسمي من تصريحات وزير في حكومته، محذراً من أن المسألة تتجاوز حدود الرأي الشخصي.

فالمنفي لم يناقش مجرد مصطلح استخدمه وزير في مقابلة تلفزيونية، بل حاول وضع التصريح في قلب المعركة السياسية الدائرة حول مستقبل السلطة في ليبيا.

وقال إن الاعتراف بتحول الحكومة إلى «سلطة أمر واقع» يثير تساؤلات حول الأساس الذي تستند إليه في ممارسة صلاحياتها، مؤكداً أن الشرعية لا يمكن أن يصنعها الأمر الواقع.

وتكشف هذه السجالات عن المأزق الأساسي الذي تعيشه ليبيا منذ سنوات: مؤسسات أنشئت باعتبارها أدوات مؤقتة للعبور إلى الانتخابات، لكنها تحولت، بفعل استمرار الانقسام وتعثر الاستحقاقات السياسية، إلى مؤسسات تسعى إلى إدارة واقع مفتوح بلا أفق زمني واضح. فحكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي ولدا من رحم ملتقى الحوار السياسي الليبي عام 2021، ضمن خريطة طريق كان يفترض أن تقود إلى انتخابات عامة تنهي المرحلة الانتقالية.

لكن الانتخابات لم تُجرَ، وانتهى الإطار الزمني الأصلي، فيما بقيت المؤسسات نفسها تمارس السلطة.

ومن هنا تبدو عبارة «سلطة أمر واقع» أكثر من مجرد توصيف سياسي؛ فهي تعكس، من دون مواربة، حقيقة الوضع الذي آلت إليه البلاد.

ففي شرق ليبيا توجد سلطة تنفيذية منافسة لحكومة طرابلس، بينما تفرض حكومة الوحدة الوطنية نفوذها على الجزء الأكبر من غرب البلاد. وبين السلطتين، بقيت الشرعية السياسية معلقة بين اتفاقات سابقة وخطط أممية واستحقاقات انتخابية مؤجلة.

تكمن حساسية تصريحات اللافي في أنها لم تصدر عن خصم سياسي لحكومة الدبيبة، بل عن وزير فيها.

فاللافي قال إن ليبيا تضم «سلطة أمر واقع في الشرق والغرب»، وأكد، رداً على سؤال بشأن حكومة الوحدة الوطنية، أن هذا الوصف قائم، معتبراً أن الحكومة استطاعت بناء تحالفات وتمثيل ما وصفه برأي الغالبية في المنطقة الغربية.

وهنا وجد المنفي فرصة لفتح ملف شرعية الحكومة من باب لم يكن متوقعاً.

فالمشكلة، من وجهة نظره، لا تتعلق فقط باعتراف وزير بوجود واقع سياسي مفروض، بل باحتمال أن يكون هذا الوصف تعبيراً عن تحول أعمق: من حكومة جاءت بتفويض سياسي محدد إلى سلطة تستمد استمرارها من قدرتها على البقاء وإدارة مناطق نفوذها.

ولهذا طالب الدبيبة بتوضيح موقفه الرسمي، في محاولة لوضع الحكومة أمام سؤال لا يمكن تجاوزه بسهولة: هل ما قاله اللافي رأي شخصي، أم توصيف يعكس رؤية الحكومة نفسها لموقعها السياسي؟

لكن السجال يحمل أيضاً بعداً يتعلق بموقع المجلس الرئاسي نفسه.

فعندما يتحدث المنفي عن إبقاء «جميع الخيارات الوطنية والمؤسسية مفتوحة»، فإنه لا يوجه رسالة إلى الدبيبة وحده، بل يعيد التأكيد على أن المجلس الرئاسي لا يريد أن يبقى مجرد مؤسسة تقف على هامش الصراع بين الحكومتين.

تقرأون في العدد

- ماذا تريد مصر من الصين؟ ص2
- زعماء النفخة الكذابة ص3
- الدراما المغربية أمام امتحان الأصالة ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

انظر إلى الاقتصاد: السعودية تختبر نموذجها الجديد في ليبيا

هناك طريقة قديمة في قراءة النفوذ في الشرق الأوسط: انظر إلى السلاح، ثم إلى التحالفات، ثم إلى الخرائط. لكن السعودية تبدو، في السنوات الأخيرة، أكثر ميلاً إلى طريقة أخرى: انظر إلى الاقتصاد.

ففي ليبيا، حيث أمضت قوى إقليمية سنوات وهي تتعامل مع البلد باعتباره ساحة نفوذ وصراع وتوازنات أمنية، تبرز الرياض من زاوية مختلفة: الشركات، والاستثمار، والشراكات، والطاقة، وإعادة الإعمار. ففي 2 أيلول/سبتمبر، بحث رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة مع القائم بالأعمال السعودي في طرابلس توسيع التعاون الاقتصادي، فيما أعلن الجانب السعودي اهتمام عدد من الشركات السعودية الكبرى بدخول السوق الليبية، مع ترتيبات لعقد لقاءات بينها وبين الشركات والجهات الليبية المعنية لاستكشاف فرص التعاون وإقامة شراكات في قطاعات مختلفة.

قد يبدو الخبر، للوهلة الأولى، اقتصادياً أكثر منه سياسياً. لكنه في ليبيا تحديداً يحمل معنى سياسياً واضحاً. حين تسعى دولة مثل السعودية إلى توسيع حضور شركاتها هناك، فإنها لا تدخل سوقاً فحسب؛ إنها تراهن على إمكانية انتقال ليبيا من إدارة الانقسام إلى إدارة الاقتصاد. وهنا تكمن أهمية التحول السعودي.

لم تعد أدوات النفوذ الإقليمي في الرياض محصورة في الدبلوماسية التقليدية أو الدعم السياسي أو الحسابات الأمنية. ثمة أداة أكثر هدوءاً وأطول عمراً بدأت تحتل موقعاً مركزياً: الاقتصاد. وهذا التحول يرتبط بطبيعة التحول الداخلي السعودي نفسه. فالمملكة التي تدفع منذ سنوات باتجاه تنويع اقتصادها، وتطوير شركاتها، وتوسيع دور القطاع الخاص، وجعل صندوق الاستثمارات العامة أحد محركات الاستثمار الكبرى، باتت تمتلك شيئاً لم يكن متاحاً بهذه القوة من قبل: فائضاً من الخبرة والقدرة المالية والشركات القادرة على العمل خارج حدودها.

ولهذا ليس من المصادفة أن تكون ليبيا جزءاً من هذه الصورة.

في كانون الثاني/يناير الماضي، أجرى وفد من حكومة الوحدة الوطنية سلسلة اجتماعات في السعودية مع مؤسسات اقتصادية واستثمارية، بينها صندوق الاستثمارات العامة ووزارة الاستثمار، وبحث إمكان إطلاق مشاريع إستراتيجية مشتركة، وتسهيل دخول الشركات السعودية إلى السوق الليبية، فضلاً عن الاستفادة من التجربة السعودية في التخطيط والتنمية والتحول الاقتصادي.

كان ذلك أكثر من مجرد جولة أعمال. إنه مؤشر على أن العلاقة بين البلدين بدأت تتحرك من مستوى العلاقات السياسية إلى مستوى أكثر تركيباً: علاقة المصالح الاقتصادية طويلة الأمد.

وهذا هو بالضبط النوع من النفوذ الذي يصعب قياسه في البيانات الصحفية، لكنه يصبح أكثر وضوحاً بمرور الوقت. فالدولة التي تبني طريقاً أو محطة طاقة أو مشروعاً لوجستياً أو شراكة صناعية لا تترك وراءها بياناً سياسياً ينتهي مفعوله بعد أيام؛ إنها تخلق مصالح متشابكة، وسلاسل توريد، ووظائف، وتدريباً، وشبكات شركات، ومصالح مؤسساتية تستمر لسنوات.

إنه نفوذ أقل صخباً، لكنه أكثر رسوخاً.

وليس المقصود هنا أن السعودية تحاول استبدال السياسة بالاقتصاد، أو أن الرياض تملك وصفة سحرية لتحويل ليبيا إلى دولة مستقرة عبر الاستثمار. الفكرة الأكثر واقعية هي أن الاقتصاد يمكن أن يصبح مكملاً للسياسة، وربما شرطاً لنجاحها.

فليبيا لا تعاني من نقص في الموارد. لديها النفط والغاز، وموقع جغرافي استثنائي على المتوسط، ومساحات واسعة قابلة للتنمية، وحاجة هائلة إلى البنية التحتية والطاقة والخدمات والإسكان والنقل والاتصالات. لكن الثروة وحدها لم تكن كافية لبناء الاستقرار. المشكلة كانت دائماً في المؤسسات التي تدير هذه الثروة، وفي الانقسام السياسي الذي جعل الاقتصاد نفسه جزءاً من الصراع.

وهنا تصبح اللحظة الحالية مختلفة. ففي نيسان/أبريل 2026، رحبت السعودية، إلى جانب مصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وقطر وتركيا والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة، باتفاق الميزانية الليبية الموحدة، الذي وُصف بأنه أول ميزانية وطنية ليبية موحدة منذ أكثر من عقد. والأهم أن البيان ربط تنفيذ الميزانية بالاستقرار المالي، والحفاظ على قيمة الدينار والقدرة الشرائية، وتمويل مشاريع التنمية والاستثمار الدولي، وتقوية مؤسسات مثل مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وديوان المحاسبة. كما شدد على أن الاندماج الاقتصادي يمكن أن يدعم المسار السياسي ويكمله.

> الاقتصاد لا يلغي السياسة لكنه قد يصبح شرطاً لنجاحها؛ فبناء الطرق والخدمات يرسخ الدولة ويجعل الانقسام أكثر كلفة

وهذه العبارة الأخيرة تستحق اهتماماً خاصاً: الاندماج الاقتصادي يمكن أن يدعم المسار السياسي ويكمله. ربما يكون هذا هو المفتاح لفهم الحضور السعودي الجديد.

ذلك لا يعني أن المصالح السياسية ستختفي. لكنها قد تبدأ في التغير. فإذا أصبحت مشاريع النفط والطاقة والبنية التحتية والخدمات مرتبطة بوجود مؤسسات وطنية موحدة، فإن استمرار الانقسام يصبح أكثر كلفة على الجميع. وإذا احتاج المستثمر إلى نظام قانوني واضح وإجراءات موحدة ومؤسسات مالية متماسكة، فإن الاقتصاد يبدأ، بطريقة غير مباشرة، في الضغط من أجل الدولة.

وهذه هي المفارقة الليبية الكبرى: قد تكون إعادة بناء الدولة بحاجة إلى الاقتصاد بقدر حاجة الاقتصاد إلى الدولة.

من هنا أيضاً يمكن فهم التنافس الإقليمي على ليبيا بصورة مختلفة. فتركيا تمتلك حضوراً قوياً في الاقتصاد الليبي وفي قطاعات البناء والطاقة والبنية التحتية، والإمارات طورت نفوذاً اقتصادياً ولوجستياً واسعاً في المنطقة، بينما تمتلك مصر روابط جغرافية وأمنية واقتصادية عميقة مع ليبيا. دخول السعودية بصورة أكبر لا يعني بالضرورة أنها جاءت لإزاحة هؤلاء. السوق الليبية، بحجم احتياجاتها، أكبر من أن تكون لعبة صفرية.

لكن وجود لاعب سعودي اقتصادي كبير سيغير الحسابات.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الجمعة 2026/09/04
السنة 49 العدد 13905

ماذا تريد مصر من الصين؟

استقرار مصر ليس مصلحة مصرية فقط... إنه مصلحة صينية أيضاً

مصر لا تحتاج الصين كسوق جديدة، والصين لا تحتاج مصر كصديق إضافي؛ المسألة أبسط وأكثر براغماتية. القاهرة تملك الموقع، وبكين تملك رأس المال والتكنولوجيا، ومن هذا التلاقي تنشأ شراكة إستراتيجية تتجاوز التجارة إلى إعادة بناء القدرة الإنتاجية المصرية.

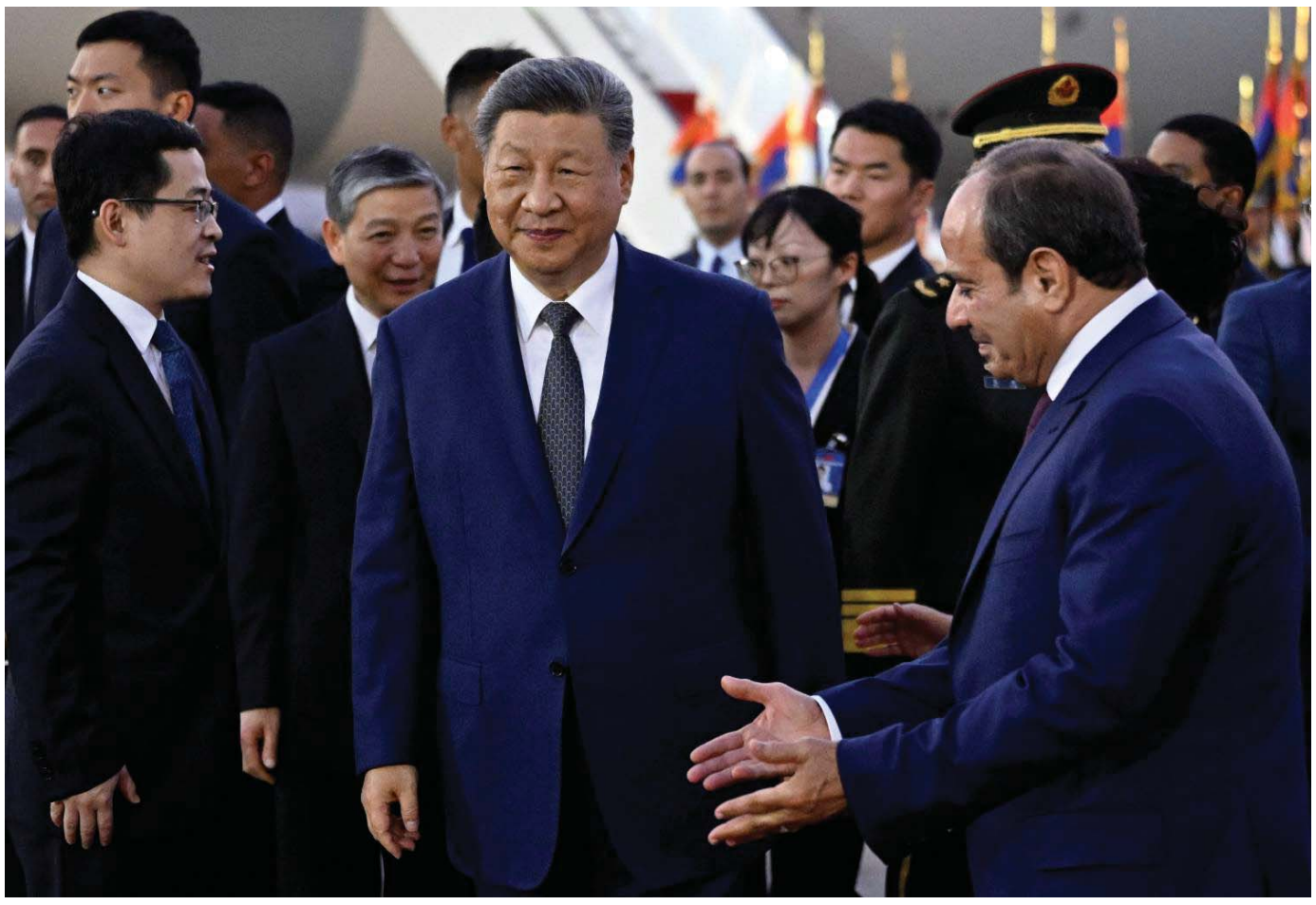

شراكة مثالية من المنظور الصيني والمصري

علي قاسم
كاتب سوري

لا تحتاج مصر إلى الصين لأنها تبحث عن صديق جديد، ولا تحتاج الصين إلى مصر لأنها تبحث عن سوق إضافية. المسألة أكثر براغماتية من ذلك. القاهرة تملك شيئاً يصعب تعويضه: الموقع. وبكين تملك شيئاً تحتاج إليه مصر بشدة: رأس المال والتكنولوجيا والقدرة على تنفيذ المشاريع الكبرى. وبين هذين العنصرين تتشكل واحدة من أكثر الشراكات أهمية في شرق المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا.

السؤال، لذلك، ليس ما إذا كانت العلاقات المصرية-الصينية جيدة. هذا أصبح واضحاً منذ سنوات. السؤال الأكثر أهمية هو: ماذا تريد مصر فعلاً من الصين، وماذا تتوقع منها؟

> الصين إذا أرادت علاقة طويلة الأمد مع القاهرة تحتاج إلى أن تقدم نموذجاً للشراكة يرى فيه المصريون منفعة ملموسة

الإجابة تبدو للوهلة الأولى اقتصادية: استثمارات، مصانع، بنية تحتية، تكنولوجيا وتمويل. لكن الاقتصاد هنا لا يمكن فصله عن الجغرافيا السياسية. فمصر لا تعرض على الصين سوقاً تضم أكثر من مئة مليون نسمة فقط، بل تعرض عليها قناة السويس، والبحر الأحمر، والبحر المتوسط، وقرباً استثنائياً من الأسواق العربية والأفريقية، وموقعاً يمكن أن يحولها إلى منصة إنتاج وتوزيع بين ثلاث قارات. وبكين تدرك ذلك جيداً.

لهذا فإن العلاقة بين البلدين تتحرك تدريجياً من منطق التجارة إلى منطق أكثر إستراتيجية: الصين تريد الوصول، ومصر تريد أن تجعل هذا الوصول مصدراً للنمو.

لكن هناك فارقاً بين امتلاك الموقع والقدرة على تحويله إلى قيمة اقتصادية.

مصر تملك الجغرافيا منذ آلاف السنين. المشكلة أن الجغرافيا وحدها لا تنتج الثروة. قناة السويس يمكن أن تكون ممراً للسفن فقط، ويمكن أن تكون في الوقت نفسه مركزاً للصناعة والخدمات اللوجستية والتخزين وإعادة التصدير. والفرق بين الحالتين هو الفرق بين دولة تحصل على رسوم عبور ودولة تستخدم موقعها لبناء اقتصاد متكامل حول حركة التجارة العالمية.

وهنا تحديداً تكمن إحدى أهم رهانات القاهرة على الصين. فمصر لا تحتاج إلى مزيد من المشاريع الصينية لمجرد أن تحمل أسماء صينية. ما تحتاجه هو أن تتحول هذه المشاريع إلى جزء من إستراتيجية أوسع لإعادة بناء القدرة الإنتاجية المصرية. مصنع ينتج للتصدير أهم من مصنع ينتج للسوق المحلية فقط. ومركز لوجستي يخدم أفريقيا أهم من منشأة تكتفي بخدمة المشروع الذي أنشئت من أجله. ونقل التكنولوجيا أهم من استيراد المعدات الجاهزة.

بمعنى آخر، مصر تريد من الصين أكثر من المال. إنها تريد القدرة التي يأتي بها المال. وهذا هو الجزء الأكثر تعقيداً في الصفقة.

رأس المال الصيني يمكن أن يساعد القاهرة على بناء بنية تحتية بسرعة، لكن التحدي المصري الحقيقي يبدأ بعد بناء البنية التحتية. هل ستنشأ حولها شركات مصرية؟ هل سيزداد المحتوى المحلي؟ هل ستنتقل المعرفة إلى العمال والمهندسين؟ هل ستصبح مصر قاعدة تصدير إلى أفريقيا والشرق الأوسط؟ وهل يمكن أن تتحول المنطقة الاقتصادية لقناة السويس من مشروع جغرافي ضخم إلى أحد مراكز التصنيع والتجارة في المنطقة؟

إذا كانت الإجابة نعم، فإن الاستثمار الصيني يصبح جزءاً من تحول اقتصادي حقيقي.

أما إذا بقيت المشاريع مجرد جزر إنتاجية مرتبطة بسلاسل توريد خارجية، فإن مصر ستكون قد جذبت رأس المال من دون أن تغير موقعها في الاقتصاد العالمي بصورة جوهرية. وهنا ينبغي للقاهرة أن تكون أكثر صرامة في التفاوض.

الصين ليست مؤسسة خيرية، كما أن الشركات الصينية لا تأتي إلى الأسواق الخارجية بدافع التنمية وحدها. إنها تبحث عن العائد والأسواق وسلاسل الإمداد والمواقع الاستراتيجية. وهذا أمر طبيعي. لكن المصالح الصينية لا تتعارض بالضرورة مع المصالح المصرية؛ بل يمكن أن تتقاطع معها إذا استطاعت القاهرة صياغة شروط تجعل الاستثمار مربحاً للطرفين.

مصر تحتاج إلى أن تقول لبكين بوضوح: إذا أردتم الوصول إلى أسواق أفريقيا والشرق الأوسط، فإن مصر تستطيع أن تكون منصتكم. لكن المقابل ليس مجرد بناء منشأة على الأرض المصرية. المقابل هو أن تصبح مصر شريكاً في القيمة التي تولدها هذه المنشأة.

وهنا تظهر أفريقيا. فالموقع المصري لا يكتسب أهميته فقط من قناة السويس. إنه أيضاً بوابة إلى قارة يتوقع أن تكون واحدة من أهم ساحات النمو الاقتصادي والديموغرافي في العقود المقبلة. ومن القاهرة تستطيع الشركات الصينية الوصول إلى أسواق عربية وأفريقية واسعة، بينما تستطيع مصر استخدام الاستثمارات الصينية لزيادة قدرتها على تصدير المنتجات إلى تلك الأسواق.

هذه هي المعادلة التي ينبغي أن تفكر فيها القاهرة. ليس الهدف أن تصبح مصر سوقاً للسلع الصينية. الهدف أن تصبح منصة لإنتاج السلع وتوزيعها. والفرق بين الأمرين يحدد ما إذا كانت الشراكة ستعزز الاقتصاد المصري أم ستزيد اعتماده على الواردات.

في المقابل، ماذا تريد الصين من مصر؟ تريد قبل كل شيء طريقاً. طريقاً بين آسيا وأوروبا، وطريقاً إلى أفريقيا، وطريقاً إلى الأسواق العربية. وقناة السويس، رغم التحديات التي فرضتها اضطرابات البحر الأحمر، تظل واحدة من أهم عناصر هذا الحساب.

لكن الصين لا تنظر إلى القناة منفصلة عن البيئة الجغرافية المحيطة بها. البحر الأحمر وباب المندب والخليج والبحر المتوسط تشكل معاً شبكة واحدة لحركة التجارة والطاقة. وكل اضطراب في هذه الشبكة يرفع تكلفة النقل ويزيد المخاطر ويجبر الشركات على إعادة حساب مساراتها.

ولهذا فإن استقرار مصر ليس مصلحة مصرية فقط. إنه مصلحة صينية أيضاً.

بكين، التي بنت جزءاً كبيراً من قوتها الاقتصادية على التجارة الدولية، لا تستطيع أن تكون غير مبالية بأمن الممرات البحرية التي تحمل صادراتها وواردتها. لكنها في الوقت نفسه لا تبدو راغبة في تحويل وجودها الاقتصادي إلى التزام عسكري مباشر يضعها في مواجهة مع القوى الكبرى أو يجرها إلى صراعات الشرق الأوسط.

وهنا تصبح مصر شريكاً مثالياً من منظور صيني. دولة كبيرة ذات ثقل سياسي، تملك جيشاً قوياً، وتسيطر على قناة السويس، وتحافظ على علاقات مع واشنطن وموسكو وبكين وعواصم الخليج، ويمكنها أن تؤدي دوراً في حماية مصالحها وممراتها من دون أن تطلب من الصين أن تصبح قوة أمنية في المنطقة.

الصين تريد إذاً من مصر شيئاً أكثر من الأرض. إنها تريد الاستقرار الذي يسمح للأرض بأن تعمل.

وهذا يفسر لماذا تبدو الشراكة المصرية-الصينية مختلفة عن بعض العلاقات الصينية الأخرى. فمصر ليست دولة صغيرة تبحث عن تمويل مشروع منفرد، وليست مجرد دولة منتجة للموارد الطبيعية. إنها دولة مركزية في النظام الإقليمي، وموقعها يمنح الصين قيمة إستراتيجية لا يمكن قياسها بحجم التجارة الثنائية فقط.

لكن هنا تظهر المعضلة الأميركية. فكلما توسع الحضور الصيني في مصر، ستزداد الأسئلة في واشنطن حول طبيعة هذا الحضور وحدوده. الولايات المتحدة لا تنظر إلى قناة السويس باعتبارها طريقاً تجارياً فقط، كما أن موقع مصر العسكري والسياسي يجعلها شريكاً مهماً في الحسابات الأميركية.

لكن القاهرة لا تريد الاختيار بين واشنطن وبكين. وهذا ربما هو الخيار الأكثر عقلانية لها.

مصر تحتاج الولايات المتحدة لأسباب أمنية ومالية واستراتيجية، وتحتاج الصين للاستثمار والتكنولوجيا والتجارة، وتحتاج أوروبا كشريك اقتصادي قريب، وتحتاج الخليج كمصدر مهم لرأس المال والدعم والاستثمار.

السياسة الخارجية المصرية في جوهرها محاولة لإدارة هذه العلاقات المتوازية من دون السماح لأي منها بأن تتحول إلى تبعية كاملة. وهذا هو الاختبار الحقيقي للدبلوماسية المصرية.

فإذا تحولت الشراكة مع الصين إلى اصطفاف سياسي ضد الولايات المتحدة، فإن القاهرة ستخسر جزءاً من هامش المناورة الذي تحتاج إليه. وإذا بالغت في مراعاة واشنطن إلى درجة إبطاء علاقاتها مع بكين، فإنها قد تفوّت فرصة اقتصادية مهمة.

المطلوب ليس اختيار طرف. المطلوب هو استخدام تنافس الأطراف الكبرى لمصلحة مصر.

وهذا يتطلب سياسة أكثر ثقة بالنفس. فمصر ليست مجرد ساحة تتنافس عليها القوى الكبرى. إنها تملك أوراقاً حقيقية: الموقع، قناة السويس، السوق المحلية، اليد العاملة، القرب من أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، والثقل السياسي والعسكري.

> السياسة الخارجية المصرية في جوهرها محاولة لإدارة هذه العلاقات المتوازية من دون السماح لأي منها بأن تتحول إلى تبعية كاملة

لكن الأوراق لا تصبح قوة إلا إذا عرفت الدولة كيف تستخدمها. والسؤال الذي يجب أن يشغل القاهرة ليس كم مليار دولار ستأتي من الصين، وإنما ماذا ستفعل هذه المليارات في الاقتصاد المصري بعد عشر سنوات؟

هل ستخفض فاتورة الاستيراد؟ هل ستزيد الصادرات؟ هل ستخلق شركات مصرية قادرة على المنافسة؟ هل ستنقل التكنولوجيا؟ هل ستوفر وظائف عالية القيمة؟ هل ستساعد على تطوير المهارات؟ وهل ستجعل قناة السويس مركزاً إنتاجياً ولوجستياً، لا مجرد ممر ملاحي؟

إذا لم تكن الإجابة واضحة، فإن حجم الاستثمار يصبح أقل أهمية مما يبدو. فقد تدخل مليارات الدولارات إلى بلد وتخرج منه القيمة المضافة نفسها إلى الخارج. وهنا يجب أن تكون القاهرة حذرة من نموذج "الاستثمار لمجرد الاستثمار".

الاستثمار الأجنبي الناجح هو الذي يجعل الاقتصاد المحلي أكثر قدرة على الاستغناء عنه بمرور الوقت، لا الذي يجعله أكثر اعتماداً عليه. وهذا ينطبق على الصين كما ينطبق على أي مستثمر آخر.

في المقابل، على بكين أن تدرك أن نجاح علاقتها مع مصر لن يقاس فقط بعدد المشاريع التي تنفذها الشركات الصينية، بل بمدى قدرة هذه المشاريع على إقناع المصريين بأن الصين ليست مجرد ممول أو مقاول كبير.

الصين إذا أرادت علاقة طويلة الأمد مع القاهرة تحتاج إلى أن تقدم نموذجاً للشراكة يرى فيه المصريون منفعة ملموسة: وظائف، تكنولوجيا، صناعة، صادرات، تدريب، ونمو.

ذلك أن النفوذ الاقتصادي الذي لا ينتج تنمية محلية يبقى هشاً مهما كان حجمه. أما الاستثمار الذي يغير حياة الناس، فإنه يتحول إلى رأسمال سياسي.

وهذه نقطة مهمة بالنسبة إلى بكين، خصوصاً في عالم تتزايد فيه الحساسية تجاه طبيعة الاستثمارات الصينية وشروطها وتأثيرها السياسي. أفضل طريقة للصين لتعزيز حضورها ليست أن تقول إنها قوة عالمية مسؤولة، بل أن تجعل شركاءها يرون نتائج ملموسة على الأرض.

مصر يمكن أن تكون اختباراً مثالياً لهذا النموذج. فهي كبيرة بما يكفي لتكون شريكاً استراتيجياً، ومهمة بما يكفي لتكون استثماراتها مؤثرة، وموقعها يجعل نجاح مشاريعها مرتبطاً بحركة التجارة العالمية.

ومن هنا فإن العلاقة بين القاهرة وبكين قد تكون مقبلة على مرحلة أكثر أهمية، لكن ليس بالضرورة لأن البلدين يريدان الشيء نفسه. بل لأن ما تريده مصر من الصين يكمل ما تريده الصين من مصر.

القاهرة تريد المال والتكنولوجيا والأسواق وفرص العمل. وبكين تريد الموقع والاستقرار والعبور والأسواق. القاهرة تريد أن تتحول من دولة تمر عبرها التجارة إلى دولة تستفيد من التجارة. وبكين تريد أن تضمن أن الطريق الذي يصل مصانعها بالأسواق الأوروبية والأفريقية يظل مفتوحاً وقابلاً للعمل.

إنها صفقة جغرافية بقدر ما هي صفقة اقتصادية. لكن نجاحها ليس مضموناً.

فمصر تستطيع أن تهدر ميزتها الجغرافية إذا لم تصلح بيئة الأعمال، وأن تبدد أثر الاستثمار إذا لم ترفع الإنتاجية، وأن تجذب المصانع من دون أن تبني قاعدة صناعية محلية، وأن تظل دولة عبور إذا لم تتحول إلى دولة إنتاج.

والصين، من جهتها، يمكن أن تخسر جزءاً من جاذبيتها إذا تعاملت مع مصر باعتبارها موقعاً استراتيجياً فقط، لا اقتصاداً يحتاج إلى نقل المعرفة وبناء القدرات.

لذلك فإن المرحلة المقبلة ينبغي ألا تكون مرحلة "كم استثمرت الصين في مصر؟"، بل مرحلة أكثر طموحاً: ماذا صنعت مصر بالصين؟ وماذا صنعت الصين بمصر؟

> الشركات الصينية لا تأتي إلى الأسواق الخارجية بدافع التنمية إنها تبحث عن العائد والأسواق وسلاسل الإمداد والمواقع الإستراتيجية

إذا نجحت القاهرة في تحويل رأس المال الصيني إلى إنتاج مصري، وتحولت قناة السويس إلى منصة للصناعة والخدمات اللوجستية والتصدير، فإنها ستكون قد فعلت شيئاً أكثر أهمية من جذب استثمارات أجنبية. ستكون قد حولت الجغرافيا إلى قوة اقتصادية.

وإذا نجحت بكين في استخدام الموقع المصري من دون أن تجعل مصر مجرد محطة في سلسلة تجارية صينية، فإنها ستكون قد أثبتت أن «الشراكة» يمكن أن تعني أكثر من التجارة.

في النهاية، ليست مصر هي التي تحتاج الصين وحدها، وليست الصين هي التي تحتاج مصر وحدها. كل طرف يملك شيئاً يحتاج إليه الآخر. لكن القيمة الحقيقية تبدأ عندما يدرك الطرفان أن الطريق والمال لا يكفيان منفردين.

الصين تملك المال والقدرة على بناء الطريق الاقتصادي. ومصر تملك الموقع الذي يمكن أن يجعل هذا الطريق ذا قيمة عالمية. والتحدي أمام القاهرة هو ألا تبيع موقعها بثمن الاستثمار، بل أن تستخدم موقعها للحصول على استثمار يغير اقتصادها.

أما التحدي أمام بكين فهو ألا تكتفي باستخدام مصر كطريق إلى الأسواق، بل أن تساعدها على أن تصبح جزءاً من القيمة التي تمر عبر هذا الطريق.

عندها فقط يمكن أن تتحول العلاقة المصرية-الصينية من شراكة بين دولة تملك الموقع ودولة تملك رأس المال إلى شراكة بين دولتين تملكان معاً شيئاً أكثر أهمية: مشروعاً اقتصادياً يتجاوز حدود البلدين ويعيد رسم موقع مصر في الاقتصاد العالمي.

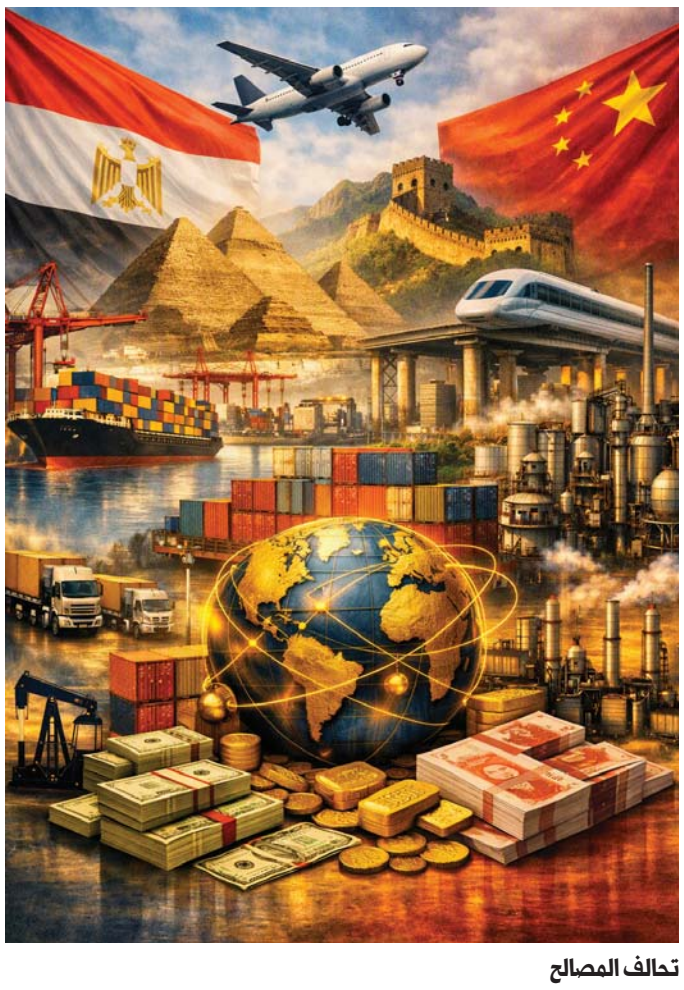

تحالف المصالح

زعماء النفخة الكذابة

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

ليست كل زعامة زعامة، وليس كل من استطاع أن يحشد مئات الآلاف في الساحات، وأن يجعل الجماهير تهتف باسمه، يستحق أن يدخل التاريخ من باب القادة الكبار.

فهناك زعامات نفخية تشبه الطبل: كبيرة في ظاهرها، عالية الصوت، لكنها جوفاء من الداخل. تعيش على الخطب والشعارات والصور والهتافات، وتعرف كيف تخاطب العاطفة، وكيف تبلف السذج، وكيف تجعل المواطن يصدق أن زعيمه أكبر من وطنه، وأن صوته أقوى من جيوش العالم، وأن الهزيمة ليست هزيمة ما دام المذيع يعلن أنها انتصار.

ومن هذا النوع، في رأيي، جمال عبد الناصر، ومعمر القذافي، وصدام حسين، وعلي عبد الله صالح.

كان جمال عبد الناصر، مثلاً، صاحب حضور جماهيري استثنائي، ومشروع سياسي تجاوز حدود مصر إلى العالم العربي كله. حقق تأميم قناة السويس، وارتبط عهده بالإصلاح الزراعي والتوسع في التعليم وبناء السد العالي، وأصبح رمزاً للتحرر العربي عند ملايين الناس. لكن الزعامة لا تُقاس بحجم التصفيق وحده.

ففي عهده وقعت هزيمة حزيران 1967، واحتلت إسرائيل سيناء وغزة والضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان خلال ستة أيام. وهنا ظهر التناقض المؤلم بين ضخامة الخطاب وقسوة الواقع.

أما معمر القذافي فقد ذهب أبعد في صناعة الزعيم الاستثنائي. اخترع نظريته وكتابه ولجانه وألقابه، وأنفق عقوداً وهو يقدم نفسه للعالم مفكراً وقائداً للثورة وملكا لملوك القارة، بينما بقيت ليبيا، على الرغم من ثروتها النفطية الهائلة وقلة عدد سكانها، دولة مرتبطة بشخص الحاكم أكثر من ارتباطها بمؤسسات مستقرة تستطيع حمايتها بعده.

وصدام حسين صنع واحدة من أضخم آلات صناعة الزعيم في التاريخ العربي الحديث. صوره في المدارس والمصانع والدوائر والشوارع، وتماثيله في الساحات، وخطبه في الإذاعة والتلفزيون، وألقابه التي لا تنتهي.

الزعامة الحقيقية لا تُقاس بالهتاف ولا بالصور، بل بما يتركه القائد من دولة ومؤسسات، أما النفخة الكذابة فتنفجر عند أول اختبار

ثم جاءت النتائج. حرب مع إيران استمرت ثماني سنوات، ثم غزو الكويت، ثم حرب وحصار، ثم حرب أخرى، وانتهى الأمر بسقوط النظام والاحتلال الأميركي للعراق، بينما اختفت في أيام تلك الصورة الأسطورية للقائد الذي قيل للعراقيين طويلاً إنه لا يُهزم.

وعلي عبد الله صالح امتلك نوعاً مختلفاً من الزعامة. لم يكن صاحب مشروع أيديولوجي ضخم بقدر ما كان بارعاً في إدارة التحالفات والخصومات والتوازنات القبلية والعسكرية والسياسية. وظل يحكم اليمن أكثر من ثلاثة عقود، حتى أصبحت مهارة البقاء في السلطة بديلاً عن بناء دولة تستطيع البقاء من دون صاحبها.

وفي الطرف الآخر من التاريخ نجد نوعاً مختلفاً من الزعماء. زعماء لم يحتج الواحد منهم إلى أن يقول كل صباح إنه عظيم، لأن ما فعله كان كافياً ليقول إنه عظيم.

حين انهارت فرنسا أمام ألمانيا النازية عام 1940، رفض شارل ديغول التسليم بالهزيمة. خرج إلى لندن، وأطلق نداءه الشهير، وقاد «فرنسا الحرة»، ثم عاد مع تحرير بلاده. ولم تنته قصته هناك.

فعندما دخلت فرنسا أزمة سياسية عميقة عام 1958، عاد إلى الحكم، وأسهم في تأسيس الجمهورية الخامسة ونظامها الدستوري الجديد.

لكن أجمل ما في قصة ديغول ربما لم يكن عودته إلى السلطة، بل خروجه منها.

ففي عام 1969 ربط بقاءه بنتيجة استفتاء، وحين صوّت الفرنسيون ضد المقترح الذي طرحه، استقال. لم يقل إن فرنسا ستنهار بدونه. ولم يعتقل الذين صوتوا ضده. ولم يعلن أن نتيجة الاستفتاء مؤامرة أجنبية. فقط حمل نفسه وغادر.

ونيلسون مانديلا يقدم نموذجاً أكثر إثارة. قضى سبعةً وعشرين عاماً في السجن بسبب نضاله ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

كان يستطيع، بعد كل تلك السنوات، أن يخرج ممتلئاً بالحقد والرغبة في الانتقام.

لكنه خرج وهو يفكر في شيء أصعب بكثير من الانتقام. كيف يبني وطناً يستطيع فيه السجّان والسجين أن يعيشا معاً؟

أطلق الرئيس فريدريك دي كليرك سراحه عام 1990، وبدأت مفاوضات طويلة ومعقدة لإنهاء نظام الفصل العنصري.

وفي انتخابات عام 1994، وهي أول انتخابات وطنية يشارك فيها المواطنون من مختلف الأعراق على قدم المساواة، فاز المؤتمر الوطني الأفريقي بأغلبية كبيرة، وانتُخب مانديلا رئيساً لجنوب أفريقيا. وكان يستطيع أن يبقى. كان بطلاً قومياً، وزعيماً يتمتع بشعبية هائلة، وكان بوسعه أن يجد ألف مبرر للتمسك بالكرسي. لكنه حكم فترة رئاسية واحدة، ثم تنحى عام 1999.

وهنا تكمن عظمة الزعامة. ليس في الوصول إلى الكرسي فقط، بل في معرفة اللحظة التي ينبغي فيها مغادرته.

ويمكن أن نضيف نموذجاً آخر هو جورج واشنطن الذي قاد حرب استقلال الولايات المتحدة، وأصبح أول رئيس للجمهورية الجديدة. وكانت مكانته تسمح له، في ذلك الزمن، بأن يحاول البقاء طويلاً في الحكم.

لكنه ترك الرئاسة طوعاً بعد فترتين. وبذلك ساعد، بسلوكه قبل النصوص، على ترسيخ فكرة شديدة الأهمية، الرئيس موظف مؤقت، أما الدولة فدائمة.

وهناك في آسيا نموذج مختلف يستحق الوقوف عنده، إنه مهاتير محمد الذي ارتبط اسمه بالتحول الاقتصادي الكبير في ماليزيا.

تولى رئاسة الحكومة عام 1981، في بلد نام يعتمد بدرجة كبيرة على بيع المواد الأولية وعلى الزراعة، وعمل خلال أكثر من عقدين على دفع ماليزيا نحو التصنيع، وجذب الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية، وتوسيع التعليم، وبناء قاعدة صناعية وتكنولوجية جعلت البلاد واحدة من أبرز الاقتصادات الصاعدة في جنوب شرق آسيا.

الزعيم الزائف يقنع شعبه أنه لا وطن بدونه، بينما الزعيم الحقيقي يبني وطناً يستمر بعده، وتظل إنجازاته شاهدة عليه حتى بعد رحيله

لم تكن زعامته قائمة على القول إن ماليزيا دولة عظمى، بل على محاولة جعلها دولة أقوى بالفعل.

والأهم أن مهاتير، بعد اثنين وعشرين عاماً في رئاسة الحكومة، ترك منصبه عام 2003.

وحين نقارن تجربة ماليزيا بتجارب دول عربية امتلكت النفط والمال والسكان والموقع الجغرافي، ثم استنزفت مواردها في الحروب والمغامرات وصناعة تماثيل الزعيم، يظهر الفرق بين حاكم يسأل: كيف أبني بلدي؟ وحاكم يسأل: كيف أجعل بلدي يهتف باسمي؟

وفي العالم العربي أيضاً نجد تجربة تستحق التأمل، هي تجربة الحبيب بورقيبة في تونس، ولكن من زاوية مختلفة.

كان من أبرز قادة الاستقلال، وبنى دولة حديثة وحقق إصلاحات مهمة، ولا سيما في التعليم ووضع المرأة. لكنه قدم لنا في الوقت نفسه درساً معاكساً. فالزعيم الذي يبدأ مشروعه ببناء الدولة يمكن أن ينتهي إلى إضعاف إنجازه إذا اقتنع بأنه وحده القادر على حمايته.

بقي بورقيبة في السلطة حتى أصبح رئيساً مدى الحياة، وانتهى حكمه بإزاحته عام 1987.

وهكذا يجتمع في الرجل الواحد أحياناً الزعيم الحقيقي والزعيم الذي يقع أسيراً لزعامته.

إذن، ما الذي يجعل الزعيم عظيماً؟ ليس عدد صوره. ولا طول خطاباته. ولا عدد المرات التي يذكر فيها الإعلام اسمه. ولا عدد الملايين التي تهتف له في الساحات.

الاختبار الحقيقي يبدأ عندما نسأل، ماذا ترك وراءه؟ هل ترك دولة أم ترك فراغاً؟ هل ترك مؤسسات تستطيع العمل من دونه، أم ترك نظاماً ينهار بمجرد اختفائه؟ هل جعل شعبه أكثر أمناً وحرية وتعليماً وازدهاراً؟ وهل كان قادراً، في النهاية، على أن يقول: انتهى دوري، وليأتِ غيري؟

الزعيم الزائف يريد أن يقنع شعبه بأنه لا وطن بدونه. أما الزعيم الحقيقي فيعمل، طوال سنوات حكمه، لكي يجعل الوطن يستمر بدونه.

الطبل يحتاج لمن يضرب عليه لكي يُسمع، أما الزعيم الحقيقي، فإن إنجازاته تظل تهتف بحياته، بعد أن يموت.

ماذا تركوا وراءهم؟

سوريا... بين جمع الأوراق والتحدي الداخلي

سوريا إلى أين؟

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

تنتقل سوريا ذات الموقع الإستراتيجي، في ضوء التخلّص من نظام آل الأسد، من تحدّ إلى آخر. يظلّ التحدي الداخلي بمثابة التحدي الأوّل أمام البلد وذلك على الرغم من متابعة النظام الجديد، بدعم أميركي واضح، جمع الأوراق التي يمكن أن تجعله يثبت ركائز سلطته كي تشمل كلّ الأراضي السورية. هل يعوّض الدعم الخارجي عن ضرورة معالجة ملفات داخلية ملحّة تجعل من سوريا قادرة على أن تكون دولة فاعلة في المنطقة، دولة تساهم بشكل إيجابي في تحقيق الاستقرار وتجاوز الأزمات التي تسبّب بها النظام الإيراني؟

ستلعب هذه الأوراق، من وجهة النظر الأميركيّة، دورا في دعم النظام وتمكينه من مواجهة التحديات الماثلة أمامه. في مقدّم التحديات تحسين الوضع الاقتصادي في سوريا بما ينعكس إيجابا على المواطن العادي. وجد المواطن العادي فارقا كبيرا، على صعيد التخلص من القمع، مع فرار بشّار الأسد إلى موسكو. لكنّ هذا المواطن سيجد نفسه مضطرا في مرحلة معيّنة إلى التساؤل: سوريا إلى أين؟ هل في الإمكان عودة البلد دولة طبيعية مزدهرة تعيش في ظلّ نظام ديمقراطي حديث بعيدا عن الفساد ومحاولة مجموعة فرض إيديولوجيتها على الآخرين... حتّى لو كانت المجموعة تستطيع الادعاء أنّها تمثّل الأكثرية؟

هل في استطاعة النظام الجديد الاستفادة من الأوراق التي باتت بين يديه وتوظيفها في نقل البلد من مكان إلى آخر، أي إلى بلد متصالح مع نفسه ومع محيطه؟

في النهاية، هل في استطاعة النظام الجديد الاستفادة من الأوراق التي باتت بين يديه وتوظيفها في نقل البلد من مكان إلى آخر، أي إلى بلد متصالح مع نفسه ومع محيطه؟ سيتوقف الكثير على التخلص من عقلية نظام العائلة، أو المجموعة الحاكمة الحامية لطائفتها، إلى نظام مختلف جذريا عن نظام آل الأسد.

يعني ذلك، بكلام أوضح، أن يكون في سوريا نظام لجميع السوريين في ظل مساواة في ما بينهم بغض النظر عن الدين والطائفة والمذهب والمنطقة والريف والمدينة. مثل هذا الانتقال يمثل الطريق إلى تحسن اقتصادي تدريجي وإلى تحوّل سوريا إلى بلد آمن يمكن الاستثمار فيه فعلا. هذا يفرض قيام بيئة صالحة للاستثمار تجعل من يفكّر في الاستفادة من الفرص المتوافرة في سوريا لا يتردّد في الأقدام على خطوة في هذا الاتجاه.

لم يكن رفع سوريا عن قائمة "الدول الراعية للإرهاب" حدثا عابرا، كذلك المصالحة مع الأكراد التي حصلت في الوقت ذاته. بقيت سوريا 47 عاما على قائمة "الدول الراعية للإرهاب" بعدما أمعن نظام حافظ الأسد، الذي ورّثه نجله بشّار، في استخدام الإرهاب بصفة كونه جزءا لا يتجزأ من سلوك النظام وطبيعة تكوينه. بل، كان الإرهاب الأداة الأكثر فعالية في يد حافظ وبشّار الأسد اللذين لم يؤمنا سوى بنظرية إلغاء الآخر من جهة وابتزاز العالم، خصوصا العالم العربي، من جهة أخرى.

لن تكون فائدة، لا من رفع سوريا عن قائمة الإرهاب ولا من إعلان الزعيم الكردي مظلوم عبدي من القصر الجمهوري في دمشق عن حل "قوات سوريا الديموقراطية" (قسد)، من دون أن يستتبع ذلك تغيير جذري يؤكد أن سوريا تغيّرت كليا. معنى ذلك أن سوريا لم تنتقل من ديكتاتورية إلى أخرى. لا بدّ من تغيّر سوري يرافق التغيّر الكردي. كيف يمكن طمأنة السوريين والعرب الآخرين، وحتّى العالم، أن سوريا جديدة ولدت وأنّ لا عودة إلى نظام قمعي يدعم الإرهاب ويبتزّ جيرانه القريبين والبعيدين، كما يبتزّ العالم...

يبدو مهمّا في المرحلة المقبلة تفادي سوء تقدير النظام للهدايا التي يحصل عليها. إلى إشعار آخر، ترى الإدارة الأميركية، عبر سفيرها في تركيا توم برّاك، أنّ الرهان على سوريا ضروري. ثمة من يقول أن برّاك القريب من ترامب والذي يدير الملف السوري، يمتلك حسابات خاصة به. تفرض عليه هذه الحسابات غض الطرف عن حقيقة الوضع على الأرض السوريّة وعن أخطاء ترتكب، خصوصا في حقّ الدروز والمسيحيين، الذين ما زال شبابهم يبحث عن الهجرة، وحتّى في حقّ العلويين الذين يدفعون ثمن ممارسات حافظ وبشّار الأسد والنظام الذي قام منذ احتكار الأوّل للسلطة ابتداء من خريف العام 1970.

يبدو مهمّا أيضا تقدير في العمق للأسباب التي دعت مظلوم عبدي والقيادية في "قسد" إلهام أحمد إلى قبول نوع من الاندماج مع النظام والتخلي عن أي فكرة ذات طابع انفصالي. صحيح أن الضغوط الأميركية لعبت دورا في القرار الذي اتخذه مظلوم والهام أحمد، كذلك لا يمكن تجاهل الدور التركي في هذا المجال والقرارات التي اتخذها عبدالله أوجلان (زعيم حزب العمال الكردي الموجود في السجن) القاضية التخلي عن السلاح. لكنّ الصحيح أيضا أنّ على النظام السوري الجديد ردّ التحية بما هو أفضل منها. لا يكون ذلك سوى بنظرة شاملة إلى المستقبل السوري، نظرة تتجاوز الحسابات الضيّقة لـ"هيئة تحرير الشام" أو "الإخوان المسلمين" الساعين إلى التغلغل الهادئ في الإدارات السوريّة ومراكز اتخاذ القرار.

كيف يمكن طمأنة السوريين والعرب الآخرين وحتّى العالم أن سوريا جديدة ولدت وأنّ لا عودة إلى نظام قمعي يدعم الإرهاب ويبتز جيرانه القريبين والبعيدين

لا يمكن الاستخفاف بالنقاط التي يسجلها النظام السوري الجديد، لكنه لا يمكن في الوقت ذاته الاستخفاف بحجم التحديات التي يواجهها التي في أساسها الوضع الداخلي... والعصب الأساسي لهذا الوضع، الذي اسمه الاقتصاد. نجح سوريون كثيرون في كلّ المجالات الاقتصادية في أنحاء مختلفة من العالم. هل يمكن نقل هذه النجاحات إلى الداخل السوري نعم أم لا؟ تلك، تبدو مسؤولية النظام الجديد الذي يفترض به ألّا يخجل من الاستعانة بأفضل السوريين في هذا المجال بغض النظر عن الدين والمذهب والمنطقة، وما إذا كانوا من ذوي الثقافة المدنية ومن الذين على تماس مع كلّ ما هو حضاري في هذا العالم، أم لا...

يفترض بالنظام الجديد ألّا يخشى ذوي المؤهلات وألّا يقدم الولاء لـ"هيئة تحرير الشام" وفكرها وللفصائل المختلفة، التي أقبلت على المدينة من الريف، على كلّ ما عداه!

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الجمعة 2026/09/04
السنة 49 العدد 13905

الدراما المغربية أمام امتحان الأصالة

إعادة مغربة الأعمال الأجنبية تفتح سؤال النسخ المقنّع وحدود الإبداع في السينما والدراما

الاقتباس يثير أكثر من سؤال

تواجه الكتابة الدرامية والسينمائية المغربية أسئلة متزايدة حول حدود الاقتباس والتكييف، في ظل ممارسات تعيد إنتاج أعمال أجنبية داخل قوالب محلية. وبين الاستفادة المشروعة من التجارب العالمية والنسخ المقنّع، يبرز سؤال جوهري حول قدرة الكاتب والمخرج المغربي على ابتكار عوالم وشخصيات وحكايات تنبع من خصوصية الواقع المغربي نفسه.

عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

ينطلق موضوع كتابة السيناريو من ملاحظة مباشرة لانتشار ممارسات محددة داخل صناعة الدراما والسينما في المغرب. ويعالج مسألة تتعلق بجوهر العملية الإبداعية المحلية في ظل الاعتماد المتزايد على أعمال أجنبية سابقة. ويتجلى التعقيد من خلال أساليب تعتمد على إعادة استخدام مضامين وهياكل درامية مستوردة، ثم تقديمها في قالب يبدو مغربيًا ظاهريًا. ويدفعنا ذلك إلى التساؤل عن الحدود الفاصلة بين التكييف المشروع والكتابة الأصيلة داخل المشهد الدرامي والسينمائي المغربي.

ويبرز من خلال متابعة الإنتاجات الدرامية المغربية الحديثة اعتماد واضح على اختيار مسلسل أوروبي أو تركي أو آسيوي أو لاتيني قديم، ثم إعادة مغربته.

> يتم تقديم المشاهد أو زوايا التصوير على أنها إبداع إخراجي خاص، بينما تبقى في جوهرها استنساخًا بصريًا مباشرًا

ويتم ذلك عبر تغيير الأسماء والأماكن والإشارات الثقافية، واستبدال اللهجات الأجنبية باللهجة المغربية، مع الإبقاء شبه الكامل على البنية الدرامية الأصلية والأحداث الرئيسية والصراعات. ويؤدي هذا الأسلوب إلى تقديم العمل وكأنه إنتاج مغربي أصيل، بينما يبقى في جوهره نسخة معدّلة من عمل أجنبي.

يكشف التمعن في هذه الممارسة عن سهولة نسبية في التنفيذ مقارنة بكتابة عمل درامي ينطلق من واقع مغربي خام، وهذا يجعلها خيارًا مفضلًا في ظل البحث عن نسب مشاهدة مضمونة وتقليل مخاطر الإنتاج.

مغربة الأعمال الأجنبية

يظهر أسلوب ثانٍ أكثر تداولًا يتمثل في اختيار مسلسل سبق دبلجته إلى العربية، وإعادة كتابة الدبلجة بأسلوب مغربي، ثم إسقاطها على المجتمع المغربي. ويتم في هذه الحالة الاحتفاظ بالصور والمشاهد الأصلية، مع تغيير الحوار بالكامل ليبدو منسجمًا مع اليومي المغربي.

ويسمح هذا الأسلوب بخلق وهم القرب والواقعية المحلية، بينما تبقى الشخصيات والأحداث والبناء الدرامي مستوردة من سياق ثقافي مختلف. ويثير هذا النوع من الممارسة تساؤلات جوهرية حول حدود الإبداع داخل الصناعة المغربية، إذ يتحول الكاتب إلى صائغ حوار محلي أكثر مما هو صانع عالم درامي مستقل نابع من المجتمع المغربي.

ويعتمد أسلوب ثالث على اختيار فيلم سينمائي أجنبي قديم وإعادة ضبطه على الواقع المغربي المعاصر. ويتم ذلك عبر تحديث الحوار وتقريب السياق الاجتماعي وإضافة إشارات محلية، مع الحفاظ على الهيكل الأصلي للقصة. ويهدف هذا التوجه إلى استغلال نجاح العمل الأجنبي وذاكرته لدى الجمهور المغربي، مع منحه مظهرًا محليًا. ويكشف التمعن في هذه الممارسة عن ميل واضح نحو إعادة التدوير، عوض المخاطرة بتقديم سرد مغربي جديد كليًا ينطلق من خصوصيات المجتمع المحلي.

ويكشف تتبع هذه الأساليب مجتمعة عن تحول تدريجي في مفهوم الكتابة الدرامية والسينمائية داخل المغرب. ويؤدي الاعتماد المتكرر على أعمال أجنبية جاهزة إلى إضعاف القدرة على إنتاج أفكار خام نابعة من ملاحظة مباشرة للواقع المغربي بكل تناقضاته وتعقيداته. ويظهر ذلك جليًا في تكرار الأنماط الدرامية نفسها وصعوبة التمييز بين عمل وآخر من حيث العمق والخصوصية المغربية.

ويزداد الأمر وضوحًا مع انتشار أدوات الذكاء الاصطناعي التي تتيح إعادة صياغة النصوص الأجنبية وتعديلها بسرعة كبيرة لتناسب اللهجة والسياق المحلي، وهذا يسهل عملية النسخ ويجعلها أقل تكلفة وأكثر إغراءً أمام المنتجين والكتاب.

التكييف المشروع والنسخ المقنّع

يطرح الواقع المغربي الحالي سؤالًا مركزيًا حول طبيعة الكاتب نفسه. فهل يُعتبر من يعيد ترتيب عناصر عمل أجنبي كاتبًا مغربيًا حقيقيًا أم ناسخًا محترفًا؟ ويؤكد التمعن في العملية الإبداعية أن الكتابة الأصيلة تنطلق من رؤية خاصة وملاحظة دقيقة للمجتمع المغربي والإنسان داخله، ثم تتحول هذه الملاحظة إلى عالم درامي مستقل. بينما تعتمد إعادة الصياغة على مضامين مستوردة وتعيد تقديمها بغلاف مغربي، دون أن تضيف بالضرورة عمقًا أو رؤية نابعة من الداخل.

> الاقتباس من المسلسلات الأجنبية خلق نوعا من التحول التدريجي في مفهوم الكتابة الدرامية والسينمائية داخل المغرب

ويظل السؤال مفتوحًا وعميقًا حول الحدود الفاصلة بين التكييف المشروع والنسخ المقنّع في الصناعة المحلية. ويبقى الكاتب المغربي الحقيقي هو من يمتلك القدرة على كتابة أفكاره الخام انطلاقًا من رؤيته الخاصة للواقع المغربي، لا من يعيد صياغة أفكار مستوردة ويقدمها في قالب يبدو محليًا.

الاقتباس في الصورة

ويمتد الأمر نفسه إلى بعض المخرجين الذين ينهجون طرقًا مشابهة في التعامل مع الصورة. فيعمد هؤلاء إلى نقل اللقطات نفسها أو المشاهد أو المتتاليات أو زوايا التصوير من أعمال أجنبية سابقة، ثم إعادة تنفيذها في سياق مغربي.

ويتم تقديم هذه المنقولات على أنها إبداع إخراجي خاص، بينما تبقى في جوهرها استنساخًا بصريًا مباشرًا. ويكشف هذا التوجه عن تراجع في البحث عن لغة سينمائية مغربية مستقلة تعتمد على رؤية خاصة للمكان والإنسان والضوء.

ويبرز التمعن في هذه الممارسات معنى الإبداع والفن في اللغة أصلًا. فيعني الإبداع في اللغة الإتيان بما هو جديد على غير مثال سابق، وإنشاء الشيء من العدم أو من رؤية مبتكرة. ويعني الفن في اللغة الحذق والمهارة في أداء الشيء وإتقانه على وجه جميل وصادق.

أما ما يقوم به بعضهم في الحقل الدرامي والسينمائي داخل المغرب، فهو في معظمه محاولات وتقنيات لكسب لقمة العيش أكثر مما هو إبداع أو فن بالمعنى اللغوي الأصيل. ولا يُقصد هنا الجميع بطبيعة الحال، فهناك من يجتهد ويسعى إلى تقديم أعمال نابعة من رؤية خاصة، لكنهم يظلون قلة في المشهد العام.

مكتبات أميركا على حافة الانهيار

الرقابة على الكتب تتسع من «المحبوبة» إلى المؤسسات الثقافية وتهدد حق الأجيال في مواجهة الذاكرة

تتجاوز معركة الكتب في الولايات المتحدة حدود منع عنوان أو سحبه من مكتبة، لتطرح سؤالًا أعمق حول حرية المعرفة وحق المجتمع في قراءة تاريخه بكل تناقضاته. ومع تصاعد الضغوط السياسية والرقابية، تبدو المكتبات العامة أمام اختبار حقيقي: هل تحمي القارئ من قسوة الكتاب، أم تحمي الذاكرة من المحو؟

حميد عقبي
كاتب ومخرج
سينمائي يمني

في الأول من سبتمبر 2026، أصدرت جمعية القلم الأميركية تقريرًا يحمل إنذارًا ثقافيًا مفجعًا يتجاوز مسألة منع كتاب هنا أو سحبه من مكتبة هناك. يقول التقرير إن المكتبات العامة الأميركية تقترب من «نقطة الانهيار»، بعد اتساع الضغوط السياسية والرقابية، وتهديد أمناء المكتبات، والتدخل في برامجها ومعارض كتبها وحتى طريقة إدارتها وتمويلها.

المكتبة في أميركا قامت فكرتها على أن يدخل إليها المواطن ويبحث بنفسه عمّا يريد معرفته، لكن يبدو أن كل شيء سوف يتغير وأصبح الموضوع في بعض الولايات ساحة صراع حول من يقرر ما ينبغي أن يصل إلى القارئ وما هي الكتب التي ينبغي أن تسحب وتختفي ويتم حظرها بدعوى حماية الهوية الوطنية.

رقابة تثير المخاوف

تكشف أرقام اتحاد المكتبات الأميركية حجم هذه التحولات. فقد تعرض 4235 عنوانًا للاعتراض خلال عام 2025، وهو ثاني أعلى رقم يسجله الاتحاد في تاريخه، وكان 1671 عنوانًا منها مرتبطًا بتجارب الملونين والمثليين وغيرهم من الفئات التي عانت طويلًا من التهميش. الأخطر أن معظم هذه الاعتراضات لم تأتِ من آباء قلقين على ما يقرأه أطفالهم؛ فقد جاءت 92 في المئة منها من جماعات ضغط ومسؤولين وأصحاب قرار، بينما لم تتجاوز اعتراضات الآباء منفردين ثلاثة في المئة.

إذن، هذه الأرقام تضعنا أمام خوف يتجاوز الرقابة التقليدية. توجد خشية من إعادة تشكيل المجال الثقافي الأميركي نفسه، ومن تضييق مساحة حرية التعبير التي احتاج المجتمع قرونًا لتوسيعها حتى تدخل إليها أصوات السود والملونين والنساء والأقليات، وتصبح العبودية والعنصرية والإقصاء جزءًا من التاريخ الذي يمكن مساءلته، وليس صفحات ينبغي إخفاؤها من أجل أن تبدو صورة الأمة أكثر صفاء.

عرفت أميركا في تاريخها موجات رقابة وقمع فكري، وكانت المكارثية واحدة من أشدها، لكن ما يثير القلق اليوم هو اتساع الأدوات وتشابكها، فوصلت إلى الكتاب، والمكتبة، وأمينها، والتمويل، ومجالس الإدارة، والجامعة، والمتحف، وها هي الآن تمس طريقة سرد وكتابة التاريخ. وهنا، فالخوف من خسارة التمويل أو الوظيفة يصبح سببًا يدفع المؤسسة الثقافية إلى مراقبة نفسها قبل أن تتدخل السلطة لتغلقها؛ تطورت الرقابة من قرار بحذف كتاب إلى مناخ كامل من الرعب.

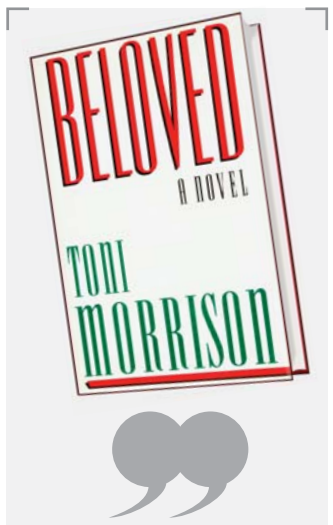

> رواية «المحبوبة» ليست عملًا هامشيًا يبحث عن إثارة إنها عمل أدبي مميز أصبح من أهم الروايات الأميركية المعاصرة

بعض المفكرين يرون أن الخطر هنا هو أن تتحول الثقافة من فضاء تتجاور وتتحاور في داخله الذاكرات والأفكار المتعارضة إلى صوت واحد يوجهه المركز الأعلى ثم يتكرر في المؤسسات الأدنى. وعندها، فالمجتمع لن يخسر كتابًا فقط، وإنما سوف تتعاظم خسائره ويفقد حقه في أن يرى نفسه بكل تناقضاتها وجراحها وأصواتها المختلفة. ومن هنا، فالسؤال يكون أكثر إلحاحًا: عندما يكون التاريخ مؤلمًا، هل يجب أن نحمي القارئ من الكتاب، أم نحمي أنفسنا من الذاكرة؟

«المحبوبة».. شهادة على قسوة التاريخ

يمكن أن نتوقف عند رواية «المحبوبة» للكاتبة السوداء توني موريسون كنموذج يكشف عمق المشكلة. الرواية سبقَ أن فازت بجائزة بوليتزر عام 1988، وحكايتها فيها شيء متخيل، لكنها لم تأتِ منفصلة عن التاريخ الأميركي، فلقد انطلقت من واقعة مارغريت غارنر، المرأة المستعبدة التي هربت مع أطفالها من كنتاكي عام 1856، وعندما أصبحت مهددة بالوقوع مجددًا في قبضة مالكها قتلت ابنتها الصغيرة خوفًا من أن تعود طفلتها إلى العبودية.

والأكثر قسوة أن ذلك النظام القانوني الذي نزع عن الإنسان المستعبد إنسانيته تعامل مع الجريمة بأنها كانت إتلافًا لـ«ملكية» صاحبها. هذه الواقعة ظلت في ذاكرة موريسون إلى أن أعيد بناؤها أدبيًا بعد أكثر من قرن.

عندما نقرأ الرواية أو المراجعات النقدية حولها، سوف نفهم أن موريسون لم تكتب تاريخ العبودية من خارجه. فهي أدخلت القارئ إلى ما يبقى منها داخل الإنسان بعد زوال القيد. تبدأ الرواية من بيت تسكنه روح طفلة ميتة، لكن الشبح لم يكن لعبة غرائبية؛ إنه ذلك الماضي الذي يرفض المغادرة إلى الأبد. الأم سيثي خرجت من العبودية جسديًا، بينما بقي جسدها وذاكرتها وأمومتها مقيدة في داخلها. بهذا المعنى نفهم أن الماضي أصبح حاضرًا، والبيت نفسه ظل ذاكرة لا يستطيع سكانه إغلاق بابها.

لهذا يصعب فصل عنف رواية «المحبوبة» عن موضوعها الأساسي. نعم، سوف نجد فيها قتلًا واغتصابًا وإذلالًا واستغلالًا جنسيًا وعنفًا جسديًا ونفسيًا، وكل هذه العناصر نفسها بين الأسباب التي تستغلها الاعتراضات المتكررة على الرواية، ولقد سجل اتحاد المكتبات الأميركية أن الاعتراض عليها كان بسبب المحتوى الجنسي والعنف والمنظور الديني.

ومنذ بداية موجة الحظر الحالية عام 2021، مُنعت «المحبوبة» في المدارس العامة الأميركية 77 مرة بحسب إحصاء جمعية القلم الأميركية. وفي مقاطعة رذرفورد بولاية تينيسي، كانت ضمن أكثر من 145 عنوانًا أزيلت أو تم تجميد تداولها استنادًا إلى سياسة تستهدف الكتب المصنفة «صريحة جنسيًا».

وهنا تنقلب الحجة على نفسها: كيف يمكن كتابة العبودية من دون تصوير ذلك العنف الحقيقي؟ وكيف يمكن رواية تاريخ كانت المرأة السوداء فيه تُباع ويُشترى جسدها، ويُباع أطفالها ويُعتدى عليها، ثم نطالب الأدب بأن يقدم هذه التجربة بعد تنظيفها مما يقال بأنه يصدم القارئ؟

لا يعني ذلك أن كل كتاب ملائم لكل عمر. يمكن للمدرسة أن تناقش السن التي تسمح بقراءة عمل يحتوي مشاهد قاسية، ويمكن للأب أن يختار ما يراه مناسبًا لأطفاله. المشكلة تبدأ عندما نظن أن الصدمة التي أحدثها التاريخ تكفي سببًا لإبعاد الرواية التي تكشفها وتصور مشاهدها وفصولها.

وتزداد المفارقة لأن «المحبوبة» ليست عملًا هامشيًا يبحث عن إثارة. لجنة بوليتزر، يوم منحتها الجائزة، رأت فيها عملًا أدبيًا بالغ التميز، وأصبحت من أهم الروايات الأميركية المعاصرة. موريسون نفسها لم تكن روائية فقط؛ فقبل ذلك عملت محررة وأسهمت في إدخال أصوات سوداء كانت مهمشة إلى قلب النشر الأميركي، ثم حصلت على نوبل للآداب. إن وضع روايتها تحت الاشتباه بعد عقود من دخولها صميم الثقافة الأميركية يجعل هذه القضية أكبر من خلاف حول بعض المشاهد.

توني موريسون أبرز ضحايا موجة الحظر